# السياسات الاقتصادية وإمكانية قيام نظام نقدي موحد في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. منهل شوتر*
أستاذ مشارك بقسم الاقتصاد، جامعة قطر
د. خالد شمس*
أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد، جامعة قطر

**الملخص**

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى إمكانية تبني سياسات اقتصادية موحدة في دول مجلس التعاون من أجل قيام الوحدة النقدية الخليجية سنة 2010. وبالرغم من وجود مؤشرات عديدة تستخدم كمعيار لمعرفة مدى تقارب الأداء الاقتصادي فقد اقترحتا معيارا آخرا يبين التقارب من حيث مدى تشابه السياسات الاقتصادية. وفي سبيل قياس هذا المعيار فقد استخدمت الدراسة نموذج النمو الاقتصادي لمعرفة تأثير السياستين المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في دول المجلس. وأظهرت نتائج تقدير النموذج بأسلوب SURE أن دول المجلس تتفاوت فيما بينها من ناحية تأثير السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي، وأن الفروقات في السياسات الاقتصادية بين دول المجلس هي فروقات معنوية. غير أن ذلك لا يعني التوقف عن المحاولات الجادة الهادفة إلى الوصول لعملة موحدة لدول المجلس وإنما يجب دعم وتطوير كافة الخطوات المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية، فهذا من شأنه أن يقلل وبشكل كبير من حدة هذه الفروقات كمقدمة للوصول إلى الوحدة النقدية الخليجية.

# Economic Policies and the Possibilities of Unified GCC Currency

Manhal Shotar
Associate Prof. of Economics, University of Qatar
Khalid Shams
Assistant Prof. of Economics, University of Qatar

**Abstract**

The aim of this study is to identify the extent to which the GCC countries can adopt similar economic policies by the time of the formation of the GCC unified currency in 2010. Among many other convergence standards, the study suggests to examine the economic structure of the GCC countries to identify similarities. Estimating the model using SURE technique, the study finds significant differences between GCC countries economic policies. The results suggest that GCC countries need to grant more policy coordination to lessen the differences in order to facilitate better design of unified economic policies that are conducive to the establishment of a monetary union.

## 1. المقدمـــــــة

منذ البدايات وعند تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 1981 أوضح قادة دول مجلس التعاون أن تشكيل الاتحاد النقدي هو أحد أهم أهداف المجلس وأكثرها إلحاحاً.[a] وفي القمة الخليجية التي عقدت سنة 2001 اتفق قادة دول المجلس على إنشاء اتحاد نقدي وإصدار العملة الخليجية الموحدة في الأول من يناير 2010، كما قرر القادة أن تكون هذه العملة مرتبطة بالدولار الأمريكي، وأن تلجأ كافة الدول الأعضاء بالمجلس إلى ربط عملاتها المحلية بالدولار وبشكل رسمي مع نهاية سنة 2002. ولاشك أن الاتحاد النقدي الخليجي سيشكل كتلة اقتصادية مهمة، فالناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس مجتمعة يبلغ حوالي 340 مليار دولار، ويشكل متوسط دخل الفرد في حدود 13 ألف دولار، كما تتمتع دول المجلس بميزة مهمة تتمثل في كونها المصدر الاستراتيجي لإنتاج الطاقة في العالم حيث تمثل احتياطيات النفط والغاز في حدود 45 و 17 بالمئة على التوالي من الاحتياطيات العالمية المؤكدة، كما تتميز دول المجلس بانخفاض معدلات التضخم. هذا فضلا عن أن دول المجلس تشترك في وجود مقومات مهمة مثل التاريخ واللغة والعادات والدين. هذه العوامل جميعا يفترض أن تسهل من عملية إبراز العملة الموحدة إلى حيز الوجود.

وبالرغم من أن الانضمام إلى نظام نقدي موحد يحد من استقلالية الدولة في اختيار سياساتها المالية والنقدية وتقلل من عوائد إصدار النقد التي تستخدمها الدول كمصدر من مصادر الإيرادات المحلية، إلا إن الانضمام إلى نظام نقدي موحد له منافع كثيرة محتملة حيث يلغي تكلفة التحويلات ويقلل بشكل كبير من فروقات الأسعار بين الدول الأعضاء ويسهل من عملية انتقال رؤوس الأموال ويزيد من كفاءته، ويرفع كذلك من كفاءة السياسة الاقتصادية لكل دولة، ويعظم من فوائد تنسيق السياسات بين الدول الأعضاء.

وللمضي في مشروع الاتحاد النقدي الخليجي اتفقت دول المجلس على أن يتم وضع معايير محددة في مدة أقصاها نهاية سنة 2005 بحيث تعبر هذه المعايير عن المؤشرات الرئيسية للتقارب الاقتصادي والتي يجب أن تتوافر في اقتصاد الدولة العضو في المنظومة النقدية الموحدة. ولازالت المفاوضات بين دول المجلس قائمة من أجل الاتفاق على معايير التقارب، وتشمل هذه المعايير كل من معايير التقارب النقدي والتي تتمثل في معدلات التضخم ومعدلات الفائدة ومدى كفاية احتياطيات السلطة النقدية من النقد الأجنبي، وكذلك معايير التقارب المالي المتمثلة في نسبة العجز السنوي في المالية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

إن هدف البحث هو الكشف عن مدى وجود التقارب الاقتصادي بين دول المجلس من منظور آخر، وهو معرفة مدى التقارب بين اقتصاديات هذه الدول من حيث اتجاه وحجم تأثير السياسات النقدية والمالية على النمو الاقتصادي. وبالرغم من تشابه الهياكل الاقتصادية لدول الخليج الا إن حجم هذه الهياكل تختلف من دولة لأخرى، وهذا الاختلاف قد يلقى بظلاله على تفاوت حجم وفاعلية السياسة النقدية والمالية الموحدة على النمو. وسيساعد النموذج المقترح–وهو نموذج النمو الاقتصادي-على معرفة مدى التفاوت أو التقارب بين هذه السياسات خاصة حينما تقوم جهة مركزية مثل البنك المركزي الخليجي في وضع وتفعيل السياسة الاقتصادية.

ينقسم هذا البحث إلى أربعة أقسام، حيث يتناول القسم الثاني الدراسات السابقة حول الاتحاد النقدي الخليجي. أما الفصل الثالث فيناقش منهجية البحث المتبعة في هذه الدراسة، ويناقش القسم الأخير النتائج والتوصيات.

## 2. الدراسات السابقة

قليلة هي الدراسات التي أجريت على الوحدة النقدية لدول مجلس التعاون الخليجي. وتتناول معظم الدراسات المتعلقة بالوحدة النقدية الخليجية مدى إمكانية قيام نظام نقدي موحد اعتمادا على مدى تشابه البنى الاقتصادية وسياسة أسعار الصرف، وكذلك الأطر المؤسسية والتنسيقية. فهناك دراسة لـ Laabas) & Limam, 2002) حيث ناقش الباحثان مدى استعداد اقتصاديات دول المجلس للعمـــلة

الخليجيـــــــة الموحـــدة، وقد تـبيــن للباحثين أنه اعتمادا على نظـــرية أل (Optimum Currency Area) فإن اختبار مؤشر تساوى القوى الشرائية (Generalized Purchasing Power Parity) يوضح أن أسعار الصرف الحقيقية متقاربة ومتلازمة في اتجاهاتها، وهذا قد يوفر جانبا من التقارب. وبالرغم من ذلك فإن دراسة الباحثين ترى أن دول مجلس التعاون لازالت تحتاج إلى تلبية الشروط والأسس الواجبة لقيام الوحدة النقدية، حيث إن التقارب البيني، وعلى مستوى الهياكل الاقتصادية والمؤشرات الكلية للاقتصاد، لا زالت غير محققة.

أما دراسة (Fasano & Schaechter, 2003) فتقارن بين الظروف المهيأة لخلق الاتحاد النقدي الخليجي مع الظروف الموجودة في اتحادات أخرى، وخلصت الدراسة إلى التشديد على ضرورة توافر وتحسين الإطار المؤسسي مع وجود معايير كمية أخرى تقيس مدى توافر الظروف الواجبة تهيئتها مثل: (1) وجود بنك يمثل البنوك المركزية الخليجية ويمارس هذا البنك دور تنسيقي بين البنوك المركزية الخليجية ومن ثم يتحول إلى بنك مركزي خليجي رسمي (2) خلق أدوات مالية فاعلة في كافة دول المجلس (3) وضع حدود قصوى لعجز الموازنات العامة (4) انفتاح الاقتصاديات الخليجية على بعضها البعض بشكل أكبر وبما يزيل عوائق تحرك عناصر الإنتاج كالعمل ورأس المال بحرية.

وتناولت دراسة أخرى لـ (Abed, Erbas, and Guerami, 2003) موضوع المفاضلة بين ربط العملة الخليجية بالعملة الأمريكية (الدولار) أو بسلة من العملتين الأمريكية والأوربية معا (الدولار واليورو). وقد خلصت الدراسة إلى أن ربط العملة مع الدولار هيمن على الربط مع سلة من الدولار واليورو وبالتالي فإن نتائج التحليل تدعم تثبيت العملة الخليجية بالدولار, فضلا عن أن الدولار–كما تشير الدراسة-حقق عمليا الاستقرار حيث إن النفط هو المنتج ذو النسبة الأعلى لصادرات دول المجلس وأن العملة الأمريكية كانت لها السيطرة في التعاملات الدولية لصادرات النفط العالمي.

وفي دراسة أعدها (Jaderesic, 2002) يبيّن الباحث أن عدم وجود سياسة نقدية محلية تتعامل مع ظرف اقتصادي محلى خاص قد لا تكون ذات أهمية كبيرة بالنسبة لدول المجلس مقارنة مع الكتل الاقتصادية الأخرى، والسبب أن السياسة الاقتصادية التي يمكن إتباعها ستكون بشكل عام منسجمة في كافة دول المجلس نظرا للتشابه الكبير في هياكلها، كما أن تشابه هذه اليهاكل بدرجة كبيرة تجعل من الظروف الاقتصادية التي قد تمر بها دولة ما موجودة في كافة دول المجلس، وبالتالي فإن إتباع سياسة موحدة ليست بعائق في طريق الوحدة النقدية.

## 3. البيانات و المنهجية

تم استخدام بيانات سنوية لدول مجلس التعاون (السعودية, والكويت, والبحرين, وقطر, والإمارات العربية المتحدة, وعمان), تغطي عرض النقد الواسع, والإنفاق الحكومي, والاحتياطيات من النقد الأجنبي, والمستوى العام للأسعار, والناتج المحلي الإجمالي. وتمتد السلاسل الزمنية للمتغيرات أعلاه من عام 1980 إلى عام 1998. وقد تم الحصول على هذه البيانات من القرص المدمج الذي يصدره صندوق النقد الدولي.

يتجه معظم الباحثون عند دراسة اقتصاديات الوطن العربي باستخدام بيانات تجميعية (Pooled Data) إلى تقسيم الدول العربية الى دول منتجة ودول غير منتجة للنفط, وكون هذه الدراسة تتعلق بدول مجلس التعاون فان هذا التقسيم لن يكون مجديا باعتبارها جميعا دولا منتجة للنفط ولذلك فقد تم استخدام المعادلة البسيطة التالية:

$$\ln M2 = a_1 \ln Y + a_2 \ln G + a_3 \ln P + a_4 \ln R + u \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث:

| | |
|---|---|
| M2 | عرض النقد الواسع |
| R | احتياطات النقد الاجنبي |
| P | المستوى العام للاسعار |

Y الدخل الحقيقي
G الانفاق الحكومي
u البواقي

إذا كانت السياسة النقدية تهدف إلى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للاسعار واسعار الصرف سيكون معامل الاحتياطات الاجنبية موجباً بينما معامل التضخم سيكون سالباً. فعندما تبدأ الاحتياطات بالنفاد سيقوم البنك المركزي باتخاذ الاجراءات اللازمة لوقف هذا الاستنزاف. مثل هذه السياسة عادة ما تقود الى تراجع الطلب الكلي والى زيادة في اسعار الفائدة. وعندما تبدأ معدلات التضخم بالارتفاع يقوم البنك المركزي باتباع سياسة نقدية انكماشية. اما اذا كان هدف السياسة النقدية هو تمويل عجز الموازنة العامة فان اشارتي معامل التضخم ومعامل الانفاق الحكومي سيكونان موجبان وسيكون تأثير مثل هذه السياسة ضعيفاً على الدخل الحقيقي.

## 4. مناقشة النتائج

للتعرف على السياسات النقدية لدول مجلس التعاون فقد قمنا باختبار المعادلة رقم (1) حيث عرض النقد (M2) هو المتغير المستقل. تم تقدير المعادلة رقم (1) باستخدام طريقة ( Seemingly Unrelated Regression). لان هذه الطريقة تعطي نتائج اكثر دقة من طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) عندما يكون نظام المعدلات المستخدم يعاني من مشكلة الترابط, إذ من الممكن ان يعكس معامل الخطأ في السلاسل الزمنية غياب او حذف احد المتغيرات, وعليه فقد تكون حدود الخطأ مترابطة.

بالنظر إلى الجدول رقم (1) أدناه, نجد بأن دول مجلس التعاون مجتمعة تشترك في كون اشارة معامل التضخم لديها موجبة ومعنوية (2.45). بينما معامل الاحتياطيات الاجنبية سالب ومعنوى (-0.37). ومن الواضح كذلك بان السياسة النقدية تستجيب للتغيرات في الدخل الحقيقي بشكل كبير. اما بالنسبة للانفاق الحكومي فيبدو ان تأثيره الايجابي غير معنوي. وتفسر المتغيرات اكثر من 55% من تقلبات السياسة النقدية, وان هذه المتغيرات معنوية عند مستوى دلالة 5%. كما ان التأثير الموجب لمعدل التضخم مرتبط بتأثير معنوي للدخل الحقيقي على السياسة النقدية.

الجدول رقم (1) نتائج تقدير المعادلة رقم (1) باستخدام (SUR)

| $a_0$ | In P | In R | In G | In Y | $R^2$ |
|---|---|---|---|---|---|
| -12.7 | 2.45 | -0.37 | 0.032 | 2.54 | 0.55 |
| | (5.01) | (3.51) | (0.40) | (18.05) | |

غير أن المعادلة رقم (1) اعلاه لا تعطينا صورة واضحة للعلاقة بين السياستين النقدية والمالية ونزعم هنا بان البنوك المركزية في هذه المجموعة تلجا للاصدارات النقدية لتمويل عجز الموازنة العامة. فقد ادت زيادة الانفاق الحكومي الى زيادة عرض النقد من ناحية ومن ناحية اخرى فان زيادة الاحتياطيات الاجنبية قادت الى نتيجة معاكسة. وهذا النمط من السياسات النقدية يتبع في حالة تمويل عجز الموازنة العامة وفي ذات الوقت محاولة تحسين وضع ميزان المدفوعات والحد من تقلباته مما يظهر لنا عدم امكانية الاعتماد على النموذج السابق للحكم على السياسة النقدية في الدول المذكورة أعلاه.

بما أن بحثنا تطلب استخداما لبيانات تجميعية لدول مجلس التعاون. فقد وجدنا ان هناك العديد من الدراسات حول هذا الموضوع من اوائلها دراسة (Kormengi, et, al. 1985), والتي غطت مجموعة من الدول المتقدمة والنامية, غير أن هذه الدراسة كانت موضع نقد من قبل العديدين ابرزهم ( Gupta, 1985) الذي انتقد الدراسة لعدم تجزئتها للبيانات موضع البحث, وعارض المنهجية بسبب اختلاف طبيعة البيانات بين الدول المشمولة في الدراسة, وقام بدراسة نفس المجموعة من الدول لنفس الفترة الزمنية ولكن بعد تقسيمه للدول كدول نامية واخرى متطورة خرج بنتائج مختلفة للمجموعتين. لذلك أوصى بالحذر عند

القيام بمثل هذه الدراسات وطالب بتقسيم الدول الى مجموعات بناءً على معايير أخرى إضافة الى المعيار الذي استخدمه.

اما (Prozecanski, 1979) فركز اهتمامه على (5) دول في امريكا اللاتينية ودرس سياستها النقدية باستخدام بيانات تجميعية, وخلص إلى نتيجة مفادها انه يوجد نمطين مختلفين من السياسات النقدية الدول: الأول موجه للمحافظة على استقرار الاسعار واسعار الصرف والثاني موجه لتمويل عجز الموازنة العامة ومكافحة البطالة.

وفي دارسة أخرى (Pollak et, al. 1987), حذر من أن استخدام البيانات التجميعية قد لا يكون الطريقة المثلى, وذلك بسبب اختلاف الأنظمة الاقتصادية في كل دولة من الدول. وبالتالي فان استجابة المتغيرات الاقتصادية قد تأتي مختلفة أيضا.

وفي دراسة أخرى (Barghothi and Shotar. 1998), للسياسات النقدية في بعض الدول العربية, وجد بان عملية استخدام البيانات المجمعة لهذه الدول, لا تعطي نتائج مقنعة بسب وجود فروقات أساسية في البنى الاقتصادية للدول التي شملتها الدراسة[b].

في سبيل وضع منهجية لمعرفة التقارب في السياسات الاقتصادية فقد قمنا بتبني نموذج مستخـــــــدم في كثير من الدراســـــات السابقة مثل (Jayaraman, 2002) و(Bynoe, 1994) و(Gupta, 1985)، وهذا النموذج يبين في الأساس مدى تأثير كل من السياستين المالية والنقدية على النمو الاقتصادي. والمنهجية المقترحة هنا هي قياس مدى التـقارب في السياسات تختبر الكيفية التي أثرت بها السياستين المالية والنقدية وحجم هذا التأثير على النمو الاقتصادي لكل دولة خليجية على حدة. والفائدة المرجوة هي مقارنة مدى تشابه أو تقارب معلمات المعادلات لكل دولة مع الدولة الأخرى في المجلس، وقد يشير هذا التقارب إلى سهولة تحقيق النظام النقدي الموحد التي تقتضي وضع سياسات موحدة.

وفي دراستنا هذه, وللتأكد من أن عملية تجميع البيانات الخاصة بدول مجلس التعاون هي عملية مبررة, فقد قمنا باختبار النموذج التالي:

$$\ln Q = a_0 + a_1 \ln M2 + a_2 \ln G + a_3 \ln P + e \quad \ldots\ldots\ldots\

الناتج القومي, فان الاشارة السالبة يمكن ان تفسر في هذه الدراسة على الشكل التالي: إن زيادة الإنفاق الحكومي أدت إلى زيادة في اسعار الفائدة بدرجة كافية لابعاد القطاع الخاص عن الاستثمار مما انعكس سلباً على النمو الاقتصادي. اما فيما يتعلق بالاشارة الموجبة للمستوى العام للاسعار فيجب ان لا تؤخذ بمعزل عن العلاقة ما بين كمية النقود والمستوى. العام للاسعار والتي نعتقد بأنها اثرت على معدلات النمو.

وكما يظهر من الجدول رقم (2) فان الكويت وعمان والبحرين تشترك بمعامل سالب لمتغير السياسة المالية ومعامل موجب للسياسة النقدية. بينما تنفرد دولة الامارات العربية المتحدة بمعامل سالب وغير معنوي لمعاملي السياستين المالية والنقدية. ومن الجدير بالذكر بان السعودية وقطر هما الدولتان الوحيدتان اللتان لهما معاملات معنوية لمتغيري السياسة النقدية والمالية معا[d] من الملفت للنظر ان نتائج اختبار المعادلة رقم (2) لا تعطي نتائج مشجعة وتدل على وجود فروقات بنيوية كبيرة بين دول المجلس وهذه نتائج مقاربة لما توصل اليه (Aleisa, E & Shotar, M 2002). فبناءً على هذه النتائج يجب القيام بتقسيم الدول موضع الدراسة إلى ثلاثة مجموعات مختلفة, حيث تضم المجموعة الاولى كل من قطر والسعودية. وتضم المجموعة الثانية كلا من الكويت وعمان والبحرين. وتضم المجموعة الثالثة الامارات العربية المتحدة فقط[e]. مما يشير بوضوح الى وجود اختلافات جوهرية في السياسات الاقتصادية لدول مجلس التعاون ويفسر كذلك النتائج المتضاربة للمعادلة رقم (1) والتي اعتمدت البيانات التجميعية[f].

الجدول رقم (2) نتائج تقدير المعادلة رقم (2) باستخدام (OLS)

| الدولة | In M2 | In G | In P | $a_0$ | $R^2$ | D.W |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الامارات | -0.44<br>(1.3) | -0.2<br>(0.41) | 1.3<br>(0.95) | 5.7 | 0.06 | 0.81 |
| قطر | -1.97<br>(4.6) | 1.06<br>(1.66) | 2.08<br>(2.2) | 5.9 | 0.77 | 0.94 |
| البحرين | 0.13<br>(1.0) | -0.21<br>(1.1) | 0.21<br>(0.31) | 4.2 | 0.09 | 0.72 |
| عمان | 0.03<br>(0.61) | -0.01<br>(0.1) | -0.08<br>(0.25) | 4.3 | 0.06 | 0.81 |
| الكويت | 0.45<br>(1.2) | -0.45<br>(2.0) | -0.56<br>(0.65) | 7.4 | 0.23 | 0.80 |
| السعودية | -0.77<br>(14.3) | 0.44<br>(6.19) | 0.1<br>(1.37) | 3.8 | 0.97 | 1.72 |

## 5. الاستنتاجات والتوصيات

من الثابت من الناحية النظرية ان قيام نظام نقدي موحد لتكتل من الدول سيؤدي بالضرورة الى تسهيل عملية انتقال رؤوس الاموال بينها والى غياب فروقات اسعار الصرف فيها وكذلك الى سهولة تنسيق وتطبيق السياسات الاقتصادية للدول, الا ان من شان هدا النظام ان يحد من استقلالية السياسات الاقتصادية لهذه الدول وبخاصة في حال تعرض احداها لازمة اقتصادية مختلفة عن الآخرين.

لقد قمنا بهذه الدراسة وهدفنا هو تحديد امكانية قيام نظام نقدي موحد لدول مجلس التعاون. مع الأخذ بالاعتبار منذ البداية بان الموقع الجغرافي والتراث المشترك واللغة ليست بالعوامل الاساسية التي تحدد قيام نظام نقدي متكامل وانما البنية الاقتصادية. وقد اظهرت نتائج اختبار نموذج النمو الاقتصادي حيث كان المعيار الاساسي يتمحور حول مدى تأثير السياسة النقدية والسياسة المالية على معدلات النمو بان دول مجلس التعاون تتبع سياسات اقتصادية متباينة وان الفروقات في السياسات الاقتصادية بين دول المجلس هي فروقات معنوية وهذه بدورها قد تحد من المنافع المتوقعة من قيام نظام نقدي موحد. غير ان ذلك لا يعني التوقف عن المحاولات الجادة والحثيثة والقائمة حاليا بهدف الوصول إلى عملة موجدة لدول المجلس وإنما يجب دعم وتطوير كافة الخطوات والجهود المبذولة وتحديدا تلك المتعلقة بالاتحاد الجمركي

القائم بين دول المجلس والاستمرار في عملية تنسيق السياسات الاقتصادية فهذا من شانه ان يقلل وبشكل كبير من حدة هذه الفروقات كمقدمة للوصول الى وحدة نقد خليجية مع نهاية عام 2010.

إن التراث واللغة والعادات المشتركة ستسهل من قبول مواطني دول المجلس لفكرة العملة الموحدة لكنها لن تؤدي لتحقيقها ولنا في دول الاتحاد الأوروبي مثال جيد، حيث اليورو هو وحدة النقد المتداولة بين دول وشعوب بينها الكثير من الاختلاف, ولكنها تجتمع على معايير وسياسات اقتصادية واضحة. ولذلك نعتقد بإن الدعوى إلى قيام وحدة نقد خليجية تحتاج إلى اختبار للتدليل على مدى صحتها مع الشروع بالإجراءات ألعملية وذلك لتعظيم فرص نجاح هذه العملية ولتعظيم المنافع المتوقعة منها.

إن الدعوى إلى قيام وحدة نقد خليجية هي دعوى قابلة للتحقيق وتستحق الكثير من العناية والاهتمام، ولكن وبغض النظر عن المشاعر الدافعة باتجاه إخراج وحدة النقد الخليجية إلى حيز الوجود، ستبقى القواسم المشتركة للسياسات المالية والنقدية لدول مجلس التعاون العامل الحاسم والأهم لتجاوز العقبات في طريق الاتحاد النقدي.

## References


Abed, et. al. (2003), "The GCC Monetry Union: Some Consideration for the Exchange Rate Raginme", IMF Wording Paper (WP/03/66), International Monetary fund, Washington, D.C.

Abdulrazag, B. Shotar, M. and Al-Quran, A. (2003) "Money Supply in Qatar: An Empirical Investigation." Journal of Economics and Administrative Sciences. United Arab Emirates University. Vol. 19. No. 2. Pp. 118-126

Aleisa, E, and Shotar, M. (2002), "Sources of Macroeconomic Fluctuations in the GCC Area: Implications for an Optimum Currency Area." In the Proceedings of the International Conference on Practical Measures to Establish a Common Market Between Muslim Countries. University of Qatar. 13-15 May 2002.

Barghothi, I, and Shotar, M. (1998), "Monetary Policies in Selected Arab Countries," Abhath Al-Yarmouk, 14. No. 4, Pp. 12-13.

Bynoe, A.J. (1994) "Monetary and Fiscal Influences on Economic Activity in African Countries", African Review of Money, Finance and Banking, (10), 97-107.

Cecchetti, S. (2001), "The Future of the Financial System," In the Proceedings of the International Conference on Structure, Performance, and Future of Financial Institutions in Member States of the Gulf Co-operation Council (GCC). University of Qatar. 7-9 April 2001.

Fasano, U. and A. Schaechter (2003), "Monetary Union among the Member Countries of the Gulf Cooperation Council", IMF Occasional Paper (forthcoming), International Monetary Fund, Washington, D.C.

Gupta, k. (1985), "Money and the Basis of Technical Progress," Applied Economics, 17, Pp. 87-93.

Jaderesic, E. (2002), "On a Common Currency for the GCC Countries", IMF Policy Discussion Paper (PDP/02/12), International Monetary fund, Washington, D.C.

Jayaraman, T. (2000), "Efficacy of Fiscal and Monetary Policies in the South Pacific Island Countries", Indian Economic Journal, 49 (1) 63-72.

Kormendi, R. et, al. (1985), "Macroeconomics Determinants of Growth: Cross Country Evidence," Journal of Monetary Economics, 16, Pp. 141-163.

Laabas, B. and I. Limam (2002), "Are GCC Countries Ready for Currency Union?", Arab Planning Institute Working Paper 0203, Kuwait City

Pollak, R. et, al. (1987), "Pooling International Consumption Data," The Review of Economics and Statistics, 69, Pp. 90-99.

Prozecanski, A (1979), "Pattern of Monetary Policy in Latin America," Journal of Money Credit and Banking, 11, No. 4. Pp. 427-437.

Robert, W. et, al. (1990), "Growth: Some Combined Cross Sectional and Time Series Evidence from OECD Countries," Applied Economics, 22, Pp. 1197-1204.

[a] دول مجلس التعاون تتكون من السعودية، الكويت، البحرين، قطر، الإمارات، وعمان.
[b] لم يكن من ضمن العينة أية دولة من دول مجلس التعاون باستثناء السعودية وذلك بسبب عدم وجود بيانات كافية في وقت إجراء الدراسة.
[c] جميع المتغيرات بالصيغة اللوغارثمية.
[d] بمستوى 10% بالنسبة لدولة قطر.
[e] يجب الانتباه إلى أن هذا النموذج استخدم لغرض التعرف على البنية الاقتصادية لهذه الدول وليس لغرض التنبؤ.
[f] يجب التنويه إلى أن بعض الاقتصاديين لا يرى ضرورة لقيام نظام نقدي موحد لدول مجلس التعاون ويعزون ذلك إلى:

1. صغر حجم التجارة البينية
2. عدم وجود ما يشير إلى احتمال وقوع صدمات اقتصادية تؤثر بشكل جدي على أسعار صرف عملات دول المجلس, انظر (Cecchetti, 2001).